اوتوقراطيا خاصة في قضايا الجيش والامن . **ثانيا** : ان الصيغة **الرسمية** للعلاقات المدنية ــ العسكرية في اسرائيل صيغة لا تشكل اية ضمانة حقيقية في يد الجهاز السياسي ضد تحالف وزير الدفاع مع الجيش . **ثالثا** : ان المسيرة العملية تؤكد على ان تحالفا نشأ بين وزير الدفاع ومؤسسة الجيش جعلت هذا التحالف ، وعلى امتداد الفترة الاطول من حياة اسرائيل السياسية حتى الآن ، قادرا على ممارسة دور مستقل الى درجة بعيدة في اتخاذ جميع القرارات الحاسمة والفرعية ذات العلاقة . **رابعا** : ان ثقل ووزن كل من وزارة الدفاع والجيش في المجتمع الاسرائيلي يتناميان يوما بعد يوم ... ولا يستطيع احد ان يقرر سلفا الى اي مدى سيصلان(١٥٤). **خامسا** : انه داخل تحالف وزارة الدفاع مع قيادة الجيش ، فان **قيادة الجيش** ملكت دوما الثقل الاوضح مما اضعف الرقابة المدنية ــ السياسية ــ الداخلية ضمن التحالف(١٥٥).

باختصار يمكن القول : ان وزارة الدفاع والجيش الاسرائيليين ، بحكم الصيغتين الرسمية والعملية اللتين تحكمانهما ، يتمتعان من زاوية علاقتهما بالجهاز السياسي الاسرائيلي بوضع لا يمكن القول معه ان الجهاز السياسي يملك ضبطا كاملا او رقابة حقيقية عليهما او حتى انه يشكل ضمانة ضد تصاعد ونمو وزنهما وثقلهما السياسي ــ المستقل خاصة في الظروف الطارئة الحرجة . ولعل غياب الرقابة الحقيقية كان ، اصلا ، سببا رئيسيا من اسباب نمو وتعاظم قوة الجيش وتأثيره السياسي. اما الحديث عن امكانية حدوث انقلاب عسكري في اسرائيل او عدمه او الحديث القطعي والتقريري عن « حتمية هيمنة السلطة السياسية على السلطة العسكرية » او العكس ، فهو حديث لا يمكن الفصل فيه الا باسلوب تعسفي لا مبرر له ، سواء كان الحكم في صالح هذا الاحتمال او ذاك . والجيش، اي جيش ، كي يقوم بانقلاب عسكري يجب ان يكون له حوافزه الذاتية والموضوعية(١٥٦).

اما العوامل التي تساعد على تنامي وتزايد دور الجيش في اسرائيل (ربما الى درجة الحكم العسكري الواضح والعلني) فهي : الانقسام في المجتمع الاسرائيلي(١٥٧)، النظام السياسي من زاوية تعدد الاحزاب وتصارعها(١٥٨)، الامبراطورية العسكرية ــ الصناعية القائمة فعلا(١٥٩)، تحول الجيش الى مؤسسة لها جذورها ونهجها المستقل (١٦٠)، الاوضاع السياسية والعسكرية في الشرق الاوسط (العلاقات مع الدول العربية بالذات) ودوليا . ومن جهة ثانية ، فان العوامل التي تخفف من احتمالات حدوث انقلاب عسكري تتلخص في : طبيعة الحياة السياسية الاسرائيلية (من زاوية وجود حزب قوى يملك اغلبية جماهيرية وتشريعية)(١٦١)، وجود قوى ضاغطة اخرى مثل الهستدروت لها ثقلها ووزنها السياسي(١٦٢)، تداخل الجيش مع المجتمع من خلال نشاطاته المختلفة ومن خلال نظام الاحتياط المعمول به(١٦٣)، قدرة الاقتصاد على استيعاب من يترك الجيش او يحال على التقاعد (وهو في سن مبكر جدا نسبيا)(١٦٤)، تطابق الاهداف السياسية ، بشكل عام ، بين الجيش والقيادة السياسية(١٦٥).

وهكذا نرى ان ترجيح كفة على الاخرى ، نظريا ، وفي هذا البحث ، مسألة مستحيلة . وتبقى مسألة تقرير خط تطور العلاقات المدنية ــ العسكرية في اسرائيل ، بهذا الاتجاه او ذاك ، مسألة من اختصاص المستقبل ووفقا لتطور القوى المادية الفاعلة داخل المجتمع الاسرائيلي وخارجه .

---

١ ــ لفظة « الجيش » ــ حيثما وردت في البحث ــ يقصد بها اما مجموع القوات المسلحة او اجزاء منها .

٢ ــ Samuel Huntington, *The Soldier and the State* (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1957), Also in :
Morris Janowitz, *The Professional Soldier* (New York : The Free Press, 1960), Also in Samuel Huntington (ed.) *Changing Patterns of Military Politics* (New York : Free Press of Glenoe, 1962), Also in :
Morris Janowitz and Roger Little, *Sociology and the Military Establishment* (New York: Russel Sage Foundation, 1965).

٣ ــ S. E. Finer, *The Man On Horseback: The Role of the Military in Politics* (New York: Frederick A. Praeger, 1962), pp. 2-3.

أيضا راجع المصادر المذكورة عبر البحث وبخاصة :
Kurt Lang, *The Sociology of the Mili-*